اقتصاد

تركيا تُعدل شروط الجنسية لجذب الدولار

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أجرت الحكومة التركية تعديلات جديدة على شروط منح الجنسية للأجانب، في خطوة اعتبرها محللون تهدف إلى جذب المزيد من السيولة الدولارية نحو القنوات الرسمية للتحكم بشكل أكبر في سوق الصرف، وكبح تراجع الليرة.

وبحسب ما نشرته الجريدة الرسمية، أمس الخميس، أجرت الحكومة تعديلات جديدة على آلية منح الجنسية من خلال الاستثمار في عام 2022، لتشمل من يبيع من الأجانب عملاتهم الأجنبية للبنك المركزي من خلال أحد البنوك التركية عند شراء عقار أو إيداع مصرفي بقيمة 500 ألف دولار. وتنص شروط الحصول على الجنسية التركية على استثمار رأس مال ثابت بمبلغ لا يقل عن 500 ألف دولار، أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، أو شراء إحدى أدوات إقراض الدولة بقيمة 500 ألف دولار أو ما يعادلها من العملات الأجنبية على الأقل، شرط الاحتفاظ بها لمدة 3 سنوات.

وتؤكد اللائحة الجديدة ضرورة بيع مبالغ الصرف الأجنبي لبنك يعمل في تركيا، ومن قبل هذا البنك للبنك المركزي قبل إتمام المعاملة.

ويقول المحلل الاقتصادي التركي يوسف كاتب أوغلو، إنه جرى تعديل بعض الآليات المتعلقة ببقاء مبالغ الحاصلين على الجنسية بالدولار في المصارف، فمنذ اليوم ستُحوَّل المبالغ بموافقة الساعي للجنسية، إلى الليرة التركية، سواء أكانت إيداعاً في المصرف أم ثمن عقار، ليتقاضى صاحب العقار السعر بالعملة المحلية، والهدف دعم الاحتياطي الدولاري في المصرف المركزي وتقليل الدولرة التي انتشرت في القطاع العقاري.

وفقدت الليرة أكثر من 45% من قيمتها منذ مطلع العام الماضي. وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الشهر الماضي إجراءات لحماية الودائع بالليرة من تقلبات القيمة، بعد أن هبطت العملة الوطنية إلى أدنى مستوى لها عند 18,36 مقابل الدولار.

واستعادت الليرة نحو 50% من خسائرها في أعقاب هذه الإجراءات، ليصل الدولار إلى أقل من 11 ليرة، لكن سرعان ما عاودت الهبوط، وأغلقت 2021 عند 13,2 ليرة للدولار، وواصلت التراجع خلال مستهل تعاملات 2022، لتصل إلى نحو 13,6 للدولار خلال تعاملات أمس. وفي ما يتعلق بنوع العملة التي سيستردها الحاصل على الجنسية، بعد ثلاث سنوات، يؤكد كاتب أوغلو أنه سيسترد إيداعه بالدولار مع الفائدة مثلما تضمنت شروط منح الجنسية، مضيفاً: «كل ما في الأمر أن تركيا ستستفيد من الدولار المودع خلال فترة الإيداع مقابل منح الجنسية».

ويتوقع المحلل الاقتصادي التركي «صدور تعليمات بالقريب العاجل تتعلق بتحويل أموال المستثمرين والتعامل بالليرة في السوق التركية، بهدف تقليل المضاربات في العملات الأجنبية التي تقودها أموال خارجية بتأييد من فروع مصارف تركية وبعض الأطراف المعارضة».

وسبّب انهيار الليرة صعوداً قياسياً لمعدل التضخم وسط زيادة حادة في أسعار مختلف السلع، ما يضع شعبية الرئيس التركي وحزبه على المحك. وقفز معدل التضخم السنوي بأسرع وتيرة له في 19 عاماً، ليتجاوز 36% في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وفق بيانات رسمية صادرة الاثنين الماضي عن معهد الإحصاء الحكومي، مشيراً إلى أن الارتفاع السنوي في أسعار الغذاء قفز بنسبة 43,8%.

إزالات في قلب القاهرة

امتدت قرارات الإزالة المتواصلة، التي تطاول العقارات في مصر، إلى حي بأكمله في مدينة نصر بالعاصمة القاهرة، يتبعها عقارات أخرى في حيين آخرين، ما أثار موجة غضب وسط ملاك هذه العقارات التي يعود إنشاؤها إلى ستينيات القرن الماضي خلال فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

ووفق مسؤول حكومي بارز في محافظة القاهرة المصرية، تحدث إلى «العربي الجديد» فإن الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه الحكومة بإزالة الحي السادس بالكامل من منطقة مدينة نصر، وبناء أبراج سكنية جديدة محل العقارات المقررة إزالتها على مراحل عدة. وأبدى السيسي انزعاجه من مشهد «عمارات التعاونيات» القديمة، عقب تفقده بعض المحاور المرورية الجديدة في القاهرة من الطائرة الخاصة به مؤخراً، وفق المسؤول.

(Getty)

تركيا في أزمة

مصطفى عبد السلام

ذهبتُ إلى تركيا بانطباع هو أن الدولة التي يصنف اقتصادها ضمن أقوى 20 اقتصادا في العالم تمر بأزمة مالية طاحنة، أبرز ملامحها تهاوي الليرة، وعدت بالانطباع نفسه الذي لم يتغير كثيرا. ما تغير هو أنني رأيت بنفسي موجة غلاء لم تشهدها تركيا منذ أكثر من 20 سنة، فالأسعار باتت فوق قدرة غالبية الوافدين، حتى الأتراك باتوا يئنون من زيادة الأسعار، في ظل الزيادة الأخيرة لأسعار الغاز والكهرباء والسلع الغذائية والبنزين.

أزمة تركيا المالية مستمرة لبعض الوقت، فأردوغان يصر على خفض الفائدة رغم موجة التضخم. صحيح أنني تعرفت خلال زيارتي الأخيرة عن قرب إلى الحلول التي تطرحها الحكومة لمواجهة التضخم، ومنها زيادة الإنتاج وخفض الفائدة وكلفة الأموال، لكن هذه الحلول تجدي على المدى البعيد ولا تصلح للتطبيق خلال فترة قصيرة تشهد اضطرابات عنيفة في سوق الصرف وتهاوياً في قيمة العملة ومضاربات محمومة على الليرة وفقدان ثقة فيها.

وصحيح أن إيرادات تركيا من بند الصادرات تجاوز 225 مليار دولار، وهو أعلى رقم في تاريخ الدولة، وأن السياحة منتعشة، والفنادق والمطارات تشهد انتعاشاً لا تخطئه عين، وأن هناك مليارات الدولارات تتدفق إلى قطاع العقارات، وأن لدى تركيا احتياطياً ضخماً من النقد الأجنبي، وأن الليرة تحسنت بشدة واستردت أكثر من 30% من قيمتها عقب الخطوات الإصلاحية الأخيرة، وأن الحكومة رفعت الرواتب 50%، لكن في المقابل نجد أن التضخم تجاوز 36,1%، وهو أعلى معدل منذ وصول العدالة والتنمية للحكم في 2002، وهذا المعدل يعيد الضغوط مجددا على الليرة، وقد يدفع الأتراك إلى التمسك بالدولار لبعض الوقت مع مراقبة تحركات العملة ومؤشر غلاء الأسعار.

وفي مقابل الإيرادات الدولارية الضخمة المتدفقة إلى تركيا، فإن هناك التزامات أخرى مستحقة سواء لبند فاتورة الواردات، علما أن الموازنة تواجه ضغوطا شديدة بسبب زيادة سعر النفط والغاز، أو دفعات لبند سداد أعباء الدين الخارجي، وهناك بند آخر يجب أخذه في الاعتبار وهو كلفة الدفاع عن الليرة في وجه مضاربات محمومة.

نعم، تركيا في أزمة مالية، لكنها ليست في أزمة اقتصادية، وشتان بين الأمرين، وأردوغان، الذي نجح في خفض التضخم عقب وصول حزبه للحكم قبل أكثر من 20 عاما ربما يكون قادراً هذه المرة أيضا على كبح التضخم والهبوط به لمستوى 4%، كما وعد، والقضاء على اضطرابات سوق الصرف وإعادة الاعتبار للعملة، الليرة، والوصول بالصادرات إلى رقم 250 مليار دولار بنهاية العام، لننتظر ونراقب.

أسماء في الأخبار

العراق يسدد فواتير الغاز لإيران

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية، أمس الخميس، عن تسديد فواتير الغاز المورد والمجهز من إيران لعام 2021، مشيرة في بيان، وفق وكالة الأنباء العراقية (واع)، إلى أنه «لا صحة لما نقلته بعض وكالات الأنباء، بأن الكهرباء أعلنت عن توجه الحكومة لتصفية مستحقات الجانب الإيراني». وأضافت أن «الكهرباء قد سددت فعلياً فواتير الغاز المورّد والمجهّز كاملاً، عدا شهر ديسمبر/ كانون الأول من سنة 2021 في صناديق الاعتماد».

تراجع معظم بورصات الخليج

أغلقت معظم البورصات الخليجية، على تراجع في ختام تعاملات، أمس الخميس، رغم ارتفاع اسعار النفط الخام لأكثر من 81 دولارا للبرميل، متجاوزة المخاوف بشأن سلالة «أوميكرون» المتحورة من فيروس كورونا وتزايد الإصابات عالمياً بالوباء. وهبط مؤشر السوق السعودية بنسبة 0,2%، مدفوعا بانخفاض الأسهم القيادية «أرامكو» و«سابك» 0,84% لكل منهما، ومصرف الراجحي 0,14%، وانخفض مؤشر سوق دبي للاوراق المالية بنسبة 0,91%، كما هبط مؤشر سوق أبوظبي 0,14%، ونزل المؤشر الاول في سوق الكويت 0,26%، وانخفض مؤشر البحرين 0,4%. في المقابل ارتفع مؤشر بورصة قطر 0,31%، وسجل مؤشر بورصة مسقط ارتفاعا طفيفاً بنسبة 0,04%.

المصدرون الكوريون لا يتوقعون تحسنا

أظهر استبيان أن نحو 9 من كل 10 شركات تصدير في كوريا الجنوبية، تتوقع الا يتحسن وضع التجارة العالمية في 2022، مقارنة بالعام الماضي، ما يعزى رئيسيا إلى جائحة فيروس كورونا. وأوضح الاستبيان الذي أجرى من قبل غرفة التجارة والصناعة الكورية، اكبر لوبي اعمال في البلاد، على 300 شركة تصدير، ان 55% من المجيبين يتوقعون ان تتشابه ظروف التجارة العالمية لهذا العام مع عام 2021. بينما توقعت نسبة 14,3% تحسن الاوضاع. واشار نحو نصف الشركات بأن السبب الرئيسي وراء التوقعات غير المتفائلة هو جائحة كورونا المطولة، وفق ما نقلت وكالة يونهاب الكورية، أمس.

السودان: سخط شعبي من زيادات قياسية لأسعار الكهرباء

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أثارت زيادة قياسية في أسعار الكهرباء في السودان سخط المواطنين بعد أن وصلت نسبتها إلى 600% بحلول العام الجاري، دون إجازتها بعد في موازنة عام 2022، بينما تشكو غالبية الأسر من تردي الظروف المعيشية بسبب تصاعد الغلاء وقلة الموارد المالية. وحددت الحكومة أسعار الكهرباء للقطاع السكني بواقع 500 جنيه للكيلو واط لشريحة الاستهلاك التي تبلغ 100 كيلو واط، و600 جنيه للشريحة من 101 إلى 200 كيلوواط، و800 جنيه للاستهلاك من 201 إلى 300 كيلو واط، ليزيد الشعر إلى 1500 جنيه للاستهلاك بين 301 إلى 400 كيلوواط وألفي جينه من 401 إلى 500 كيلوواط، و2500 جنيه للاستهلاك من 501 إلى 600 كيلوواط، بينما تقرر احتساب الاستهلاك فوق 600 كيلوواط بسعر 3100 جنيه. وبرر المدير العام للشركة السودانية لتوزيع الكهرباء، أمين عثمان، زيادة الأسعار بالتكلفة العالية للتشغيل والصيانة، ومشاكل التمويل. لكن الخبير الاقتصادي هيثم فتحي، قال لـ«العربي الجديد» إن «توقيت الزيادة غير مناسب ويؤدي لاحتقانات واضطرابات داخلية في ظل تدني مستويات دخول الأفراد وزيادة نسبة البطالة».

وأضاف فتحي أن جميع القطاعات المعتمدة على الكهرباء ستتضرر من تلك الزيادات، مشيرا إلى أنه كان على الحكومة عدم المساس بالتعرفة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية كالقطاعات التجارية والصناعية والزراعية والمستشفيات، حيث سيكون للزيادة أثر، حيث تشكل فاتورة الطاقة أحد أهم التحديات لأعمالها. وبموجب التعرفة الجديدة، بلغ سعر الكيلوواط للقطاع الزراعي 21 جنيها، والقطاع الصناعي 26 جنيها.

وتوقع رئيس اتحاد الغرف الصناعية، أشرف صلاح في تصريح لـ«العربي الجديد»، حدوث زيادات كبيرة في أسعار كافة السلع، بسبب الزيادة المفاجئة لأسعار الكهرباء. وفي مقابل الانتقادات المواجهة للحكومة، قال وزير الكهرباء السابق، جادين علي عبيد لـ«العربي الجديد» إن صناعة الكهرباء مكلفة، وإن ما يتم تحصيله من رسوم قبل الزيادة الأخيرة كان يمثل نسبة 10% من التكلفة، بينما تدعم الحكومة الخدمة بنسبة 90%. وأضاف عبيد أنه بعد تحرير الأسعار، خفضت الحكومة دعمها من 90% إلى 60%، معتبرا أن العائد من رفع الأسعار سيساهم في حل مشاكل الكهرباء وتوفير الموارد للصيانة.

مال وسياسة

انهيار جديد للريال اليمني رغم «الخطط الإصلاحية»

عاود الريال اليمني الانهيار بعد أسابيع من الاستقرار، رغم الخطط الإصلاحية التي أعلنتها الحكومة للحد من فوضى الأسواق التي تتفاقم

عدن ـ **زكريا الكمالي، محمد راجح**

عاد الريال اليمني للانهيار أمام العملات الأجنبية، بعد شهر من الاستقرار النسبي، الناتج من تغيير مجلس إدارة البنك المركزي التابع للحكومة المعترف بها دولياً في عدن، ليسحب كل المعالجات التي طرحها المسؤولون الجدد في البنك، الذين أكدوا في أول اجتماع لهم، قبل أيام، أن «لا خيار أمامهم سوى النجاح، والنجاح فقط»، وأنهم «أمام مواجهة شرسة ومتعددة الأوجه والمحاور». وانهار سعر العملة اليمنية، منذ مساء الأربعاء، إلى 1120 ريالاً للدولار الواحد، في عدن والمدن الخاضعة للحكومة، وفقاً لمصادر مصرفية تحدثت مع «العربي الجديد»، بينما استقر عند 800 ريال للدولار في الأسابيع الأخيرة من 2021. وأرجعت المصادر السبب إلى دخول مضاربين جدد في تعز وعدن، حيث قام عدد من تجار الذهب وشركات الصرافة، بإشعال السوق السوداء، بعد طلبات شراء بأرقام مرتفعة تتجاوز 1100 ريال للدولار الواحد.

ويعتقد المضاربون أن عدم وصول أي وديعة سعودية، سيعيد الانهيار الاقتصادي إلى المستوى القياسي، الذي بلغه مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي عندما تجاوز الريال حاجز 1700 أمام الدولار، ولذلك لجأوا لسحب العملات الأجنبية وتكديسها تحسباً لانهيار أكبر.

ومن شأن هذا التدهور أن ينسف الجهود والمعالجات التي بذلها مجلس إدارة البنك المركزي الجديد، الذي كان قد أقرّ في أول اجتماع له، قبل أيام، بأنه سيكون «أمام مواجهة شرسة ومتعددة الأوجه والمحاور». وعلى الرغم من تأكيده أنه يعمل في بيئة غير صديقة، إلا أن محافظ البنك المركزي، أحمد بن أحمد غالب، قال في أول اجتماع بعد عودته إلى عدن أخيراً، إنه «لا خيار أمامهم سوى النجاح، والنجاح فقط».

ويرفض مسؤولو البنك المركزي الاستسلام لمن يصفونهم بـ«المضاربين الجدد»، وفق مصدر حكومي تحدث مع «العربي الجديد»، مشيراً إلى أن تحركات مكثفة جرت خلال اليومين الماضيين، لمحاصرة المضاربين، وكان الاتفاق مع جمعية الصرافين والبنوك على إعادة أسعار الصرف إلى 1000 ريال مقابل الدولار الواحد ابتداءً من صباح أمس الخميس، بشكل مبدئي. وكان السوق المصرفي في اليمن يترقب وصول وديعة سعودية جديدة للبنك المركزي، من شأنها أن تُحدث استقراراً فعلياً للريال، لكن مع انقضاء الشهر الأول على تعيين مجلس إدارة البنك، لا توجد أي مؤشرات تلوح في الأفق على وصول وديعة خلال الأيام المقبلة.

وحتى يحين موعد وصول الوديعة التي يبدو أنها مرهونة بمعالجات اقتصادية أكبر، شرعت القيادة الجديدة للبنك المركزي في توسيع نطاق المعالجات الثانوية، لكبح انهيار الريال مثلما حدث في الأشهر الأخيرة من 2021. ويطمح البنك المركزي إلى إعادة الدور المفقود للبنوك التجارية والإسلامية التي خفت بريقها لمصلحة شركات صرافة طارئة ظهرت خلال الحرب وباتت تتحكم بالسوق المصرفي شمالاً وجنوباً.

الدولار يصعد إلى 1120 ريالاً وسط مضاربات حادة

وفي أول اجتماع مع رؤساء مجالس البنوك، الأربعاء الماضي، شدد محافظ البنك المركزي، أحمد غالب، على أهمية استئناف البنوك التجارية والإسلامية لدورها الوطني، التي خفّت فعاليتها خلال الفترة الماضية لمصلحة قطاعات غير منتظمة وغير منضبطة ولا مرخصة أضرت بالاقتصاد وأثقلت كاهل المواطنين، وفقاً لبيان رسمي نشره الموقع الإلكتروني للبنك.

ووعد محافظ البنك المركزي بتصحيح مسار العلاقة مع البنوك التجارية، وكل ما من شأنه تفادي أي إجراءات بحق البنوك تضر بالعمل المصرفي وتعقّد تعاملها مع البنوك المراسلة في الخارج، فضلاً عن تسهيل التعامل المصرفي للبمن في الخارج والسعي لتذليل العقبات الناتجة من تجميد الحسابات في الخارج.

ولن يقدم البنك المركزي خدماته للبنوك الأهلية مجاناً، حيث اشترط عليها أن تقف معه في تحمّل المسؤولية بمواجهة الانهيار الاقتصادي، وتنفيذ تعليماته، ورفع درجة الالتزام في ممارساتها، وخاصة في ما يتعلق بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوفير كل البيانات عن أنشطتها، وفقاً لأحكام القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي.

وخلافاً لتصحيح العلاقة مع البنوك وتضييق الخناق على شركات الصرافة التي تتحكم بالسوق السوداء، ما زالت الإدارة الجديدة للبنك المركزي في عدن، تراهن على «دعم كبير ومتعدد الأوجه» من السعودية وبقية دول الخليج، وفقاً لما ذكره محافظ البنك في أول اجتماع له، الأسبوع الماضي.

وتبدو المهمة صعبة أمام قيادة البنك المركزي للمحافظة على المكاسب التي تحققت خلال الشهر الماضي، وخصوصاً في مسألة مكافحة الفساد، حيث وعدت بالالتزام الصارم بالقوانين واللوائح الناظمة وأعمال مبادئ الشفافية والحوكمة والتعامل بكل صرامة مع أي تجاوزات، بما في ذلك تنفيذ اتفاق البنك المركزي مع وزارة المالية بوقف التمويل التضخمي لعجز الموازنة. وتتجه الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات تصفها بالهيكلية والعميقة، تتركز في المجالات المالية والاقتصادية والبناء المؤسسي، بهدف تعزيز الموارد وترشيد الإنفاق العام ومحاربة الفساد.

ويرى الخبير المصرفي، بشير القاضي، في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن الحكومة اليمنية أمام مهمة شاقة لتنفيذ خطة إصلاحات مالية واقتصادية شاملة بتوصية من المؤسسات المالية الدولية، على رأسها صندوق النقد والبنك الدوليان، لإعادة الدورة النقدية وتنظيم عملية الإنفاق وتجفيف منابع الفساد والقضاء على الاختلالات المالية والإدارية في الأجهزة الحكومية المختصة، بما يؤدي إلى استعادة تصدير النفط والغاز المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الموازنة العامة.

وكان 2021 بمثابة عام سقوط العملة اليمنية نحو الهاوية، الأمر الذي انعكس بشكل حاد على معيشة ملايين المواطنين، في البلد الذي تمزقه الحرب ودفعت بنحو 80% من سكانه نحو الفقر. واضطرت أسر كثيرة إلى التوقف عن تعليم أبنائها، والدفع بهم إلى سوق العمل لإعالتها ومساعدتها على مواجهة متطلبات الأعباء المعيشية التي أصبحت صعبة للغاية.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد زاد الطلب بصورة قياسية طوال عام 2021، على السلع الغذائية والوقود والمساكن والخدمات العامة الشحيحة المتوافرة من كهرباء ومياه وغيرها، مع عودة عشرات الآف الأسر من دول الاغتراب، خصوصاً من السعودية بسبب تسريحات واسعة على إثر تداعيات كورونا.

وتتحدث الحكومة اليمنية من آن إلى آخر عن خطط وإجراءات إصلاحية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بينما يتأزم الوضع المعيشي مع تهاوي سعر العملة الوطنية في ظل الحرب المستمرة منذ نحو سبع سنوات، التي أفرزت تفاوتاً حاداً في سعر الصرف بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وغيرها من مناطق نفوذ الحوثيين.

ويستقر سعر الدولار في صنعاء عند نحو 601 ريال، بينما كان قد تجاوز 1700 ريال نهاية العام الماضي، قبل التحسن لبضعة أسابيع، بينما كان متوسط سعره قبل الحرب يقدر بنحو 215 ريالاً. وسبّب الصراع تهاوي موارد الدولة، بينما تعوّل الحكومة المعترف بها دولياً على دعم خارجي لتقليص حدة الأزمات الاقتصادية والمعيشية.

لكن الباحث الاقتصادي، حمدي السياغي، يقول لـ«العربي الجديد» إن إعادة تفعيل خطوط التعامل والثقة مع الصندوق والبنك الدوليين ومجتمع المانحين، تتطلب إظهار الحكومة وأجهزتها المعنية توجهات وإجراءات جادة في الخطط الإصلاحية وهيكلة الاقتصاد بما يتناسب مع الظروف الراهنة والحد من منافذ الفساد وتبديد الموارد العامة.

ويشير السياغي إلى ضرورة السيطرة على السوق النقدية وضبط عملية تداول العملة للحد من أي مظاهر للمضاربة، التي تعد أحد أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية خلال الفترة الماضية، مضيفاً أن «أهم خطوة يجب العمل عليها من منظور المؤسسات المالية الدولية، تنظيم العمل المالي والمصرفي والتصدي للأزمات الاقتصادية».

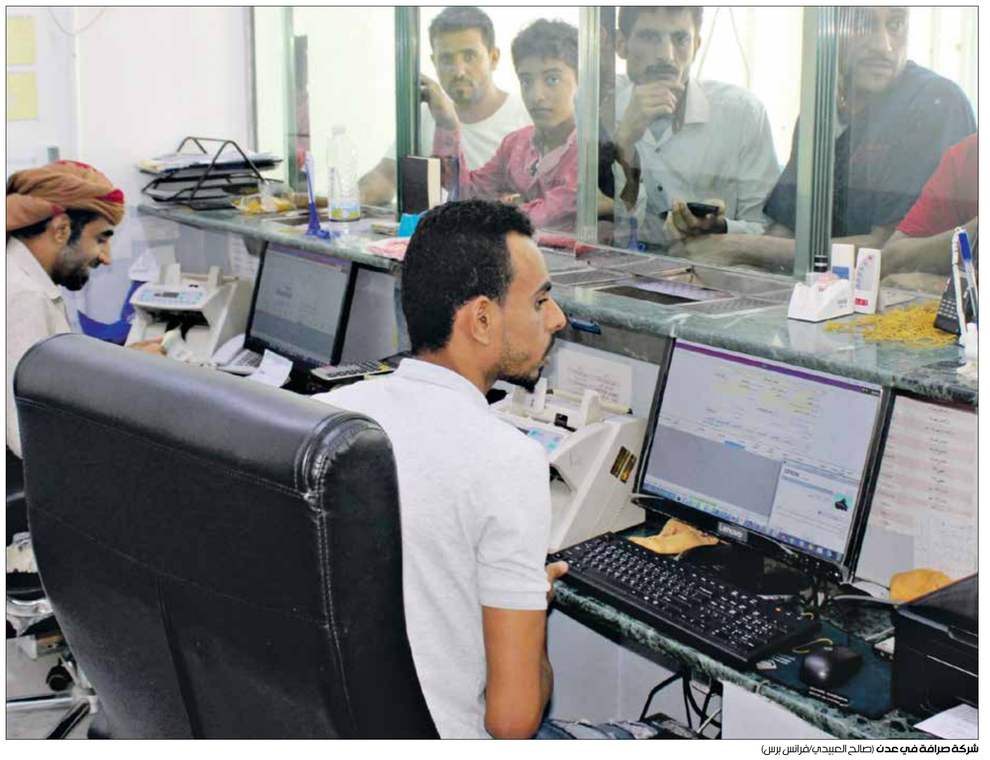

شركة صرافة في عدن (صالح العبيدي/فرانس برس)

محلل إدارة جديد للبنك المركزي

أصدر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، في 6 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، قراراً بتشكيل مجلس إدارة جديد للبنك المركزي، فيما قال رئيس الحكومة معين عبد الملك، في تصريحات، نهاية الشهر الماضي، إن الحكومة تواجه «معركة اقتصادية صعبة»، مضيفاً أن «هناك إصلاحات كثيرة لم يشعر بها الناس، لكن نتائجها ظهرت خلال هذه الفترة». وشدد عبد الملك، على ضرورة انعكاس التحسن في سعر الصرف على أسعار السلع والخدمات.

موارد

فاتورة الطاقة تعمق العجز التجاري المغربي

لم تحد الصادرات القياسية التي سجلها المغرب خلال الـ11 شهراً الأولى من 2021 من العجز التجاري، الذي واصل الصعود بفعل القفزة التي شهدتها فاتورة استيراد الطاقة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

عمقت فاتورة استيراد الطاقة من العجز التجاري المغربي خلال الأشهر الـ11 الأولى من العام 2021، رغم انتعاش صادرات الأسمدة الفوسفاتية والسيارات والمنتجات الزراعية والنسيج والألبسة، إذ ساهم صعود أسعار النفط والغاز في السوق العالمية في الحد من مكاسب الصادرات المغربية.

وقفز عجز الميزان التجاري خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي إلى 19,7 مليار دولار، وفق بيانات صادرة أخيراً عن مكتب الصرف (حكومي)، مشيرة إلى ارتفاع العجز بنسبة 26,4% عن نفس الفترة من العام 2020، التي سجلت 15,43 مليار دولار.

وأشار مكتب الصرف إلى أن صعود العجز التجاري يرجع إلى ارتفاع الواردات بنسبة 24%، لتبلغ نحو 51,3 مليار دولار، بينما وصلت الصادرات إلى 31,6 مليار دولار، بزيادة بلغت نسبتها 22,5% على أساس سنوي. ولفتت البيانات إلى أن ارتفاع الواردات يرجع إلى تسجيل فاتورة استيراد الطاقة قفزة لتصل إلى 7,25 مليارات دولار، بزيادة نسبتها 49,3%، فضلا عن ارتفاع قيمة العديد من الواردات الأخرى منها الأدوية التي زادت بنسبة 75,1% متأثرة بمشتريات اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، والمنتجات الغذائية والمنتجات نصف المصنعة ومواد التجهيز التي استدعاها الانتعاش الاقتصادي بعد انكماش عام كورونا 2020.

وتؤشر فاتورة الطاقة، حسب الحسين اليماني، رئيس الجبهة الوطنية لإنقاذ مصفاة «سامير» المتوقفة منذ صيف 2015، إلى ارتهان المغرب لتقلبات السوق الخارجية، بعدما كان بالإمكان استثمار فرصة تراجع سعر النفط في السوق الدولية في الفترات السابقة من أجل تكوين مخزون من البترول الرخيص بعد التراجع الحاد للأسعار في عام 2020.

ويقول اليماني لـ«العربي الجديد»: «كان يمكن استثمار خزانات المصفاة المغلقة التي يمكنها استيعاب مليوني طن من الوقود خلال فترة تراجع أسعار النفط عالمياً، ويفترض أن يدفع ضغط فاتورة الطاقة في الفترة الأخيرة، الحكومة إلى إعادة بعث المصفاة، التي عملت منذ ستينيات القرن الماضي على تأمين احتياجات المغرب من الوقود دون التأثر كثيراً بتقلبات السوق العالمية». وكان يمكن أن تساهم فاتورة الطاقة في تدهور عجز الميزان التجاري أكثر، لو لم تسعف سوق الفوسفات المملكة في العام الحالي، حيث قفزت صادرات هذه السلعة ومشتقاتها بنسبة 51,9% في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني، مسجلة 7,47 مليارات دولار.

ويقول الخبير في قطاع التعدين، يونس الفاطمي، إن الفوسفات ومشتقاته أسعفت المغرب كثيراً، لأنها إلى ارتفاع الطلب على الغذاء عالمياً، وبالتالي الأسمدة. ويتجه المغرب نحو توسيع حضوره في سوق الأسمدة الدولية، خاصة في أفريقيا وآسيا وأميركا، ما يساعد على تعظيم الصادرات وتوفير إيرادات للمملكة تدعم رصيدها من العملة الصعبة، خاصة عند ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، بالإضافة إلى إتاحة المزيد من فرص العمل في الدولة.

كما ساعد تعافي صادرات السيارات في الحد من تدهور عجز الميزان التجاري، حيث ساهم تصدير 317 ألف سيارة خلال الأشهر الـ11 الأولى من العام الماضي، مقابل 281 ألف سيارة في الفترة نفسها من العام السابق عليه، في رفع صادرات قطاع السيارات إلى 8,1 مليارات دولار، بزيادة 12,8%.

مصنع اسمدة في مدينة مكناس شمال المغرب (فرانس برس)

أسواق

سورية: الدواء مُر للمرضى والمنتجين

عدنان عبد الرزاق

يعاني السوريون من ندرة الأدوية، رغم رفع أسعار المنتجات المحلية منها بنسب تتراوح بين 30% و50% في ديسمبر/كانون الأول الماضي، حتى أضحت المسكنات وما تعرف بادوية الشتاء غير متوفرة، بينما الكثير من الأصناف المهربة يفوق بالأساس القدرة الشرائية لمعظم المواطنين. يقول فواز الداري، الذي يعمل متخصصا في قسم التخدير بمشفى المواساة في منطقة المزة بدمشق، إن «معامل الأدوية (شركات) حققت مطالبها وفرضت زيادات في الأسعار، فلماذا لا تؤمن الدواء للصيدليات بعد الأسعار الجديدة؟». ويضيف الداري في اتصال مع «العربي الجديد» عبر وسائل التواصل الاجتماعي: «أشك في ما قالته نقابة الصيادلة، بأن القصة مسألة زمن ريثما يتم شحن الدواء، من حلب ودمشق اللتين تضمان كبرى المعامل، إلى أسواق بقية المحافظات».

ويتابع أن «دور المشافي الحكومية تراجع، ولم تعد كالسابق تستقبل المرضى وتمنح الأدوية المجانية، خاصة بعد الاكتظاظ بمرضى كورونا وتراجع الإنتاج الدوائي في معامل (تاميكو) التي تم عرضها للاستثمار الخاص أخيراً»، مؤكدا أن «واقع الدواء صعب خاصة على الفقراء، لأن أسعار الأصناف المختلفة في حال توفرها، مرتفعة جداً ومادتها الفعالة مشكوك فيها». في المقابل يقول عاملون في صناعة الدواء إنه حتى مع رفع الأسعار مؤخراً فإن مصاريف الإنتاج لا تزال أعلى كلفة. وفي السياق يقول محمد طيب العلو، المسؤول في أحد مصانع الدواء في مدينة حلب، إن «تكاليف الإنتاج ارتفعت أضعاف رفع سعر الدواء أو أي سلعة أخرى»، مضيفا أنه «من الأولى توجيه الاتهام للحكومة، لأن دعم الواردات بالنقد الأجنبي توقف، بل ويفرض المصرف المركزي تصريف جزء من عائد التصدير بسعر الدولار الرسمي». ويشير إلى أنه رغم رفع المصرف المركزي قبل يومين، سعر الدولار الرسمي من 1262 إلى 2525، إلا أنه لا يزال بعيداً عن سعر السوق البالغ نحو 3600 ليرة، كما أن مصادر الطاقة قليلة ويجلب الصناعيون المازوت بأسعار مرتفعة ويضطرون لزيادة التكاليف عبر مولدات الكهرباء، بعد الانقطاع المتكرر للتيار ولفترات طويلة. ويتابع العلو لـ«العربي الجديد» أن «المادة الأولية مستوردة بالدولار، وأجور العمال تضاعفت، والمعامل (المصانع) محصورة بين التكاليف الفعلية للدواء وقدرة السوريين الشرائية، وذلك رغم أن الدواء السوري لا يزال رخيصا مقارنة بأسعار دول الجوار، فمشكلة القدرة الشرائية ليست مسؤولية الصناعيين».

وكانت وزارة الصحة في حكومة بشار الأسد، قد استجابت الشهر الماضي لمطالب المنشآت الدوائية، ورفعت أسعار أكثر من 12758 صنفا دوائيا بنسب تتراوح بين 30% و50%، بعد رفعين سابقين خلال العام الماضي، آخرهما خلال يونيو/ حزيران بين 30% و40% أيضا.

وتبدّل وضع صناعة الأدوية في سورية منذ 2011، فبعدما كان يعمل أكثر من 96 منشأة تغطي أكثر من 90% من احتياجات السوق وتصدر إلى دول الجوار، أغلقت نحو 24 شركة أبوابها وتراجع كم الإنتاج وجودته في معظم المنشآت، بحسب مسؤول إداري في منشأة «ابن الهيثم» في مدينة حلب، طلب عدم ذكر اسمه.

يقول المسؤول إن المنشأة التي عادت لإنتاج العام الماضي، بعد الترميم وتجديد بعض خطوط الإنتاج، تواجه الكثير من المشاكل، «فالمادة الأولية المستوردة مرتفعة السعر وتكاليف الإنتاج مرتفعة جداً والوزارة تسعر الدواء على حسب راتب السوريين، وهذا ظلم للمعامل ويدفعها للإغلاق أو التلاعب في المادة الفعالة أو تهريب بعض الإنتاج للخارج». وبينما يعاني السوريون من تراجع القدرات الشرائية، قرر وزير المال مؤخراً رفع قسط التأمين الصحي للعاملين في الدولة من 60 إلى 70 ألف ليرة، وذلك بنسبة 30%. وكانت الحكومة قد رفعت بالأساس قبل الزيادة الأخيرة قسط التأمين الصحي من 28 ألف ليرة عام 2020 إلى 60 ألف ليرة العام الماضي.

وبحسب مصادر متخصصة يتحمّل المؤمن عليه 3% من أجره الشهري للتغطية المالية للبوليصة، في حين تتحمل وزارة المالية 9,5% والمؤسسة السورية للتأمين، بقية المبلغ. لكن ارتفاع أسعار الأدوية بنحو 600% خلال العامين الماضيين «التهمت زيادة التأمين الصحي» بحسب مصادر من دمشق، كما أن التأمين لم يغطّ سوى العاملين في القطاع الإداري، بينما معظم السوريين غير مؤمن عليهم.

بروفايل

عزّزت جائحة فيروس كورونا فرص تولي عادل شركس منصب محافظ البنك المركزي الأردني، الذي يعد أكثر المواقع الاقتصادية والمالية حساسية في البلاد خلفا لزياد فريز، بينما تتجه الأنظار الى سياسته النقدية في ظل برامج الاصلاح مع صندوق النقد

عادل شركس

عمان ـ **زيد الدبيسية**

جاء تعيين محافظ البنك المركزي الأردني الجديد عادل شركس، متوافقا مع التوقعات التي رجحت كفته منذ عدة أشهر لتولي هذا الموقع خلفاً لزياد فريز المحافظ السابق للبنك لفترة ثماني سنوات متواصلة، وذلك بحكم الخبرة الطويلة للمحافظ الجديد. وقد برز شركس المولود عام 1966 منذ التحاقه بالعمل في البنك المركزي الأردني عام 1991، في العديد من الملفات المالية، وخاصة السياسة النقدية، حيث كان له اسهامات بارزة في مجال تمكين البنك المركزي من رسم وتنفيذ سياسته النقدية والمساهمة في رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للحكومة.

وشغل شركس، الحاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الإحصاء التطبيقي من جامعة اليرموك الأردنية ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي من جامعة نيو أورليانز بالولايات المتحدة، عدة مواقع في البنك المركزي الأردني، حيث بدأها كباحث في فبراير/شباط من العام 1991 وعين عام 2002 مساعداً للتدريس في قسم التمويل في جامعة الفريد في ولاية نيويورك وتم ترقيته لاحقًا لرتبة أستاذ مشارك في الجامعة ذاتها. وعمل أيضا مدرساً ومحاضراً في العديد من الجامعات الأردنية.

عاد شركس للعمل في البنك المركزي عام 2006، حيث شغل منصب رئيس قسم الشؤون النقدية في دائرة الأبحاث، وفي عام 2009 تمت ترقيته إلى نائب مدير دائرة الأبحاث، ثم أصبح مديراً تنفيذياً للدائرة في أواخر عام 2011، ومن ثم نائباً للمحافظ إلى أن تم تعيينه محافظ للبنك، يوم الأربعاء الماضي، عقب استقالة المحافظ السابق زياد فريز بعد سنوات طويلة من العمل في البنك.

برز شركس من خلال المسؤوليات المناطة به كنائب للمحافظ منذ العام 2012 من خلال تمكين البنك المركزي الأردني من العمل كمستشار اقتصادي ومالي للحكومة ومتابعة علاقة الأردن مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية بخاصة صندوق النقد الدولي، سيما من خلال برامج الإصلاح الاقتصادية التي طبقها الأردن مع الصندوق على مدى أكثر من ثلاثة عقود وحتى الآن والإشراف على إدارة احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية واستثمارها.

كما تولى شركس بالإضافة إلى عمله في البنك عدة مواقع من بينها رئاسة مجلس إدارة الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري كممثل عن البنك وكذلك رئيس قطاع الخدمات المالية وعضو اللجنة التنسيقية لرؤية الأردن 2025.

ويعد المحافظ الجديد للبنك المركزي الأردني من أكثر المدافعين عن السياسة النقدية التي يطبقها الأردن منذ العام 1995 والتي تقوم على ربط سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأميركي، إذ يؤكد أن تلك السياسة حافظت على استقرار سعر صرف الدينار الأردني منذ أكثر من 25 عاماً، مدعوما برصيد مريح من الاحتياطات الأجنبية التي ارتفعت إلى 17,6 مليار دولار تكفي لتغطية الواردات لنحو 9,2 أشهر، وهو على حد قول شركس يعتبر رقما غير مسبوق ولم يحققه الأردن في تاريخه. وخلال جائحة كورونا التي عصفت بالاقتصاد الأردني كباقي البلدان أخذ شركس مزيداً من الأضواء من خلال ظهوره المركز في مختلف وسائل الاعلام للحديث عن الإجراءات التي قامت بها الحكومة للحد من آثار الجائحة على المواطنين ومختلف القطاعات الاقتصادية، ما عزز فرصه لتبوّء موقع محافظ البنك المركزي، الذي يعتبر أكثر المواقع الاقتصادية والمالية حساسية في البلاد.

ويؤكد أن الحكومة قامت من خلال البنك المركزي بإجراءات استباقية خلال الجائحة منذ مارس/آذار 2020، لافتا إلى أن كلفة هذه الإجراءات بلغت 2,8 مليار دينار (3,92 مليارات دولار). ويرى مراقبون أن البنك المركزي بحكم تولي شركس قيادته سيستمر في نسق السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة بخاصة التمسك بربط الدينار بالدولار، وكذلك الإجراءات والتعليمات التي تحكم عمل الجهاز المصرفي، إضافة إلى استقرار العلاقة مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، والعمل الدائم للمحافظة على احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية، بل وزيادتها.

أخبار

تركيا تصدّر سيارات بـ19 مليار دولار لأوروبا

بلغت عائدات الصادرات التركية من قطاع صناعة السيارات إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال العام الماضي، ما يقرب من 19 مليار دولار، بنمو بلغت نسبته 11% عن العام السابق عليه، بحسب بيانات صادرة، أمس الخميس، عن اتحاد «أولوداغ» لمصدري السيارات ومجلس المصدرين الأتراك. وحقق إجمالي صادرات القطاع لكل أنحاء العالم في 2021، نمواً بنسبة 15%، محققا عائدات بلغت 29,3 مليار دولار. واستحوذت بلدان الاتحاد الأوروبي على 64,6% من إجمالي الصادرات. وتصدرت ألمانيا بلدان الاتحاد الأوروبي باستيرادها ما قيمته نحو 14,1 مليار دولار، تلتها فرنسا بـ 3,37 مليارات دولار، ثم إيطاليا بنحو 2,4 مليار دولار.

تراجع بيتكوين وإيثر

تراجعت عملة بيتكوين المشفرة، إلى ما دون 43 ألف دولار، أمس، بخسارة تقترب نسبتها من 2% عن الأربعاء الماضي، لتختبر أدنى مستوياتها في عدة أشهر، بعدما أظهر محضر أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) ميله نحو سياسة أكثر تشدداً، مما حد من إقبال المستثمرين على الأصول التي تنطوي على مخاطر أكبر. وكانت أكبر عملة مشفرة في العالم، قد خسرت بالأساس 5,2% من قيمتها، يوم الأربعاء. وإذا نزلت إلى ما دون 42 ألف دولار، فسيكون ذلك أقل مستوى لها منذ سبتمبر/ أيلول الماضي. وكانت بتكوين قد سجلت ذروة قياسية عند 69 ألف دولار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021. كما خسرت إيثر، وهي ثاني أكبر عملة مشفرة في العالم، بأكثر من 5,2%، أمس، ولامست أدنى مستوى لها منذ أكتوبر/ تشرين الأول، عند نحو 3460 دولارا.

السعودية تخفض أسعار النفط لآسيا

قالت مصادر مطلعة لوكالة رويترز، أمس، إن السعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، خفضت سعر البيع الرسمي لشهر فبراير/ شباط لجميع درجات الخام التي تبيعها إلى آسيا بما لا يقل عن دولار واحد للبرميل. وأضافت المصادر أن السعودية حددت سعر البيع الرسمي لشهر فبراير/شباط للخام العربي الخفيف عند علاوة 2,2 دولار للبرميل فوق متوسط خامي عمان/دبي بانخفاض 1,1 دولار عن يناير/ كانون الثاني.

وتأتي التخفيضات السعرية، بفعل الإمدادات المتزايدة، بعد أن قررت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها في التكتل المعروف باسم «أوبك+» زيادة الإنتاج 400 ألف برميل إضافية في فبراير/ شباط. ومن الممكن أن يدعم انخفاض أسعار الخام هوامش شركات التكرير الكبرى في مختلف أنحاء آسيا مثل إينيوس هولدنغز اليابانية وسينوبيك الصينية ورياليانس إندستريز الهندية.

ارتفاع بورصة قطر

ارتفع المؤشر العام لبورصة قطر في ختام تعاملات، أمس، بنسبة 0,31%، إلى مستوى 11959,1 نقطة. وارتفعت في الجلسة أسهم 26 شركة، بينما انخفضت أسعار 15 شركة، وحافظت 3 شركات على أسعار إغلاقها السابقة. وزادت القيمة السوقية للأسهم إلى 679,58 مليار ريال (186,18 مليار دولار)، مقابل 678,5 ملياراً في الجلسة السابقة يوم الأربعاء الماضي.

تقرير

يستند اقتصاد كازاخستان بشكل رئيسي على صادرات النفط، التي تمثل 56% من قيمة الصادرات الخارجية و55% من ميزانية الدولة. لكن الثروة الأهم لهذا البلد هي اليورانيوم. في المحصلة، فإن كل ثرواته تستفيد منها قلة في السلطة

احتجاجات كازاخستان

اقتصاد مختل وثروة لا يستفيد الشعب منها

بواجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أزمة سياسية في آسيا الوسطى، وفي أكبر دولها وهي كازاخستان الغنية بالنفط والغاز الطبيعي واليورانيوم. ودول آسيا الوسطى الخمسة، وهي كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي حتى سقوطه ولا تزال تخضع للنفوذ الأمني والعسكري الروسيين، وتسيطر الشركات الروسية على مفاصل الاقتصاد في هذه الدول، وبالتالي فإن أزمة الاحتجاجات في كازاخستان تعد صداعاً كبيراً لحكام موسكو.

وعلى الرغم من أن الاحتجاجات قد بدأت بسبب ارتفاع أسعار الغاز، ولكن محللين يرون أن السبب الرئيسي لها هو غياب الحكم الديمقراطي والحريات والتوزيع العادل للثروة والفساد، إذ أن ثروة البلاد من النفط والغاز واليورانيوم والمعادن الأخرى تخضع لسيطرة فئة قليلة في البلاد، وهي الفئة التي تدعمها روسيا.

ويستند اقتصاد كازاخستان بشكل رئيسي على صادرات النفط، التي تمثل 56% من قيمة الصادرات الخارجية و55% من ميزانية الدولة. ولدى البلاد موارد نفطية مساوية لتلك التي في العراق، ولكنها موجودة في طبقات المياه الجوفية العميقة ولا تملك روسيا التقنيات الحديثة لاستخراجها، وهو ما يفسر احتجاجات الشباب على الحكم الموالي لموسكو.

كما أن لدى كازاخستان كذلك احتياطيات كبيرة من اليورانيوم تقدر بكميات تتراوح بين 15% و17% من الاحتياطي العالمي، وهي أكبر منتج لليورانيوم في العالم وتنتج نحو 33% من إجمالي إنتاج اليورانيوم العالمي. وبالتالي، فإن التحول الجاري في إنتاج الطاقة من المصادر النظيفة يجعل من كازاخستان دولة ذات مستقبل عريض في آسيا الوسطى وللدول الغربية. ويتوقع محللون أن يتواصل ارتفاع سعر اليورانيوم خلال السنوات المقبلة مع زيادة استخدامه في توليد الطاقة الكهربائية في العالم.

ويرى محللون في صحيفة «نيويورك تايمز» أن هذه الاحتجاجات الشعبية تحدث في توقيت محرج للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي يأمل في استغلال ثلاثة اجتماعات، الأسبوع المقبل، مع الوفود الغربية لإعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات الأمنية الدولية لما بعد الحرب الباردة، بشأن أوكرانيا، وما تعتبره روسيا مجال نفوذها في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

وقال الخبير بشؤون دول آسيا الوسطى في موسكو، أركادي دوبنوف، لـ «نيويورك تايمز»، إن الاحتجاجات تمثل إشارة تحذير للكرملين، واصفاً الحكومة في كازاخستان بأنها «نسخة مصغرة من الحكومة الروسية». وأضاف: «ليس هناك شك في أن الكرملين لا يرغب في رؤية هذا النظام يتحدث إلى المعارضة ويستسلم لمطالبها».

وفي ذات الشأن، قال مختار أومبيتوف، الناشط الحقوقي الذي شارك في الاحتجاجات بمدينة أكتاو، إنّه في حين أن الاضطرابات قد تكون ناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والوباء، فإن السبب الأساسي هو غياب الديمقراطية.

وقال، في حديثه لـ«نيويورك تايمز»، إن الحكومة الكازاخستانية «أزالت كل السبل القانونية للمشاركة في السياسة». وأضاف أنه في بلد يبلغ متوسط الراتب الشهري فيه 570 دولاراً، لا ينبغي استبعاد الاستياء الاقتصادي. وأضاف أن «كازاخستان دولة غنية، لكن مواردها الطبيعية ليست للجميع؛ إنها مسخرة لصالح مجموعة صغيرة من الناس». وكانت دول آسيا الوسطى قد تعرضت لأزمة اقتصادية في عام 2020 بسبب انهيار أسعار النفط والغاز الطبيعي، ولكن مداخيل بعض هذه الدول، وعلى رأسها كازاخستان وأوزبكستان، قد عادت للنمو السريع مع ارتفاع أسعار النفط فوق 80 دولاراً للبرميل. ولاحظ تحليل للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير أن دول آسيا الوسطى تعاني من ارتفاع معدل التضخم وتراجع سعر صرف العملات المحلية مقابل الدولار، وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة وتحويلات المهاجرين لمواطني دول مثل طاجيكستان وقيرغيزستان، وهما دولتان غير نفطيتين في آسيا الوسطى.

ويرى الخبير الاقتصادي في بنك الإنشاء والتعمير الأوروبي، أبركيك ليفن، أن الانتعاش الاقتصادي في دول آسيا الوسطى سيتطلب معالجة ثلاث أزمات رئيسية، وهي خفض الإنفاق الحكومي، وخفض العجز في الميزانيات الحكومية، وزيادة السيولة المتاحة خلال العام الجاري 2022. وحذر البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، دول آسيا الوسطى، من مخاطر تراجع القوة الشرائية للعملات المحلية، في وقت تعمل فيه الولايات المتحدة على رفع سعر الفائدة على الدولار.

وكانت الاحتجاجات في كازاخستان قد أدت إلى استقالة الحكومة في الماتي يوم الأربعاء، ولكن هناك مخاوف من أن تمتد هذه الاحتجاجات إلى دول آسيا الوسطى الأخرى التي تقع في دائرة نفوذ روسيا، خاصة الدول التي تستفيد منها الشركات الروسية في التعدين والتنقيب وتصدير النفط والغاز الطبيعي.

ودول آسيا الوسطى الخمس تعد من المناطق المحورية للنفوذ الروسي في آسيا، ليس فقط لما تملكه من ثروات طبيعية وسهول زراعية واسعة، ولكن كذلك لموقعها الاستراتيجي بين ثلاث مناطق حيوية في العالم، وهي أوروبا وآسيا والصين. ولا يستبعد محللون أن يكون لخسارة موسكو نفوذها في منطقة آسيا الوسطى تأثير مباشر على تحالفها مع بكين، حيث إن معظم مشاريع الحزام والطريق الصينية تمر عبر هذه الدول.

(العربي الجديد)

أهمّ بلدان الغاز في آسيا

تصنف كازاخستان على أنها من أقوى الدول اقتصادياً في منطقة آسيا الوسطى، وواحدة من أهمّ الدول المنتجة للغاز في آسيا. ويعتمد اقتصادها على صادرات الخام الأسود التي تشكّل نحو 55% من ميزانية الدولة، وإضافة إلى الموارد الطبيعية، تشكّل الخدمات نحو 52% من الناتج المحلي، والزراعة نحو 5%. وفي 2018 بلغ حجم التجارة الخارجية لكازاخستان 93,5 مليار دولار، وتُعدّ الصين أحد الشركاء الاقتصاديين والتجاريين الرئيسيين.

جانب من الاضرار في العاصمة الماتي امس (فالنتين شاريفولين/ Getty)

دول آسيا الوسطى تعاني من التوزيع غير العادل للثروة

مؤشرات لقرب رفع الفائدة على الدولار

يتجه البنك الفيدرالي إلى رفع الفائدة على الدولار في مارس وسط ضغوط التضخم وسوف العمل. ومن المتوقع أن يكون للرفع تأثير كبير على سوق المال

نيويورك ـ **شريف عثمان**

في تغير واضح عن سياسته الهادئة في التعامل مع معدلات التضخم الأميركي المرتفعة، ودرءاً لتهمة التخاذل أو التباطؤ في مواجهته، وضع بنك الاحتياطي الفيدرالي» البنك المركزي الأميركي» الخطوات الأولى لرحلة عودة ميزانيته لصورتها الطبيعية، بتقليص مشترياته من سوق السندات الأميركية، ومن ثم البدء برفع معدلات الفائدة على الدولار، أقرب مما توقع الكثيرون قبل أسابيع قليلة. وكشف الاحتياطي الفيدرالي، الأربعاء، أنه قد يبدأ بعكس أسعار الفائدة الرئيسية بالرفع في موعد أقرب مما كان متوقعاً سابقاً، في مسعى لاحتواء التضخم.

والأسبوع القادم، يتوقع أن يكشف رئيس مجلس الاحتياطي، جيروم باول، المزيد عن توجهات المركزي الأميركي للمرحلة المقبلة، خلال جلسة استماع أمام اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ. وفي محضر اجتماعاته التي عقدت في واشنطن قبل ثلاثة أسابيع، والذي تم نشر تفاصيله يوم الأربعاء، بدا واضحاً توجه البنك المركزي الأكبر في العالم نحو تخفيض ما بحوزته من سندات الخزانة وسندات الرهن العقاري التي اشتراها ضمن برنامج التيسير الكمي الذي بدأ تطبيقه قبل أكثر من 20 شهراً، في أعقاب وصول فيروس كوفيد-19 إلى الأراضي الأميركية، لحماية بلاده من الدخول في أزمة مالية على غرار ما حدث خلال الأزمة المالية العالمية في 2008 – 2009. واعتبر أعضاء لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية، التي تضع السياسة النقدية في أميركا، أن الوقت قد حان لمواجهة معدل التضخم الآخذ في الارتفاع، بعد وصوله إلى أعلى مستوياته فيما يقرب من أربعة عقود، من خلال خطة تشمل ثلاث مراحل.

بدأت المرحلة الأولى بالفعل بتقليص مشتريات البنك من السوق الثانوية، لتتوقف تماماً تلك المشتريات خلال شهور قليلة، تبدأ بعدها المرحلة الثانية، التي تشمل رفع معدلات الفائدة، قبل أن يبدأ البنك بعد الرفع الأول في المرحلة الأخيرة، والتي ستشهد التخلص مما في حوزته حالياً من سندات، تقدر قيمتها بأكثر من 8 تريليونات دولار. وأشارت تفاصيل الاجتماع إلى أن المرحلة الثالثة ستبدأ قبل نهاية العام الحالي، وربما خلال الشهور القادمة. وسجل التضخم أعلى مستوياته في 40 عاما عندما بلغ 6,8 بالمئة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. ومن المقرر أن تصدر بيانات التضخم الأميركي لشهر ديسمبر/كانون الأول 2021، الأسبوع القادم. وبعد نشر محضر الاجتماع، عكست معدلات الفائدة والعقود الآجلة التي تم التعامل عليها في الأسواق توقع المتعاملين أن يبدأ رفع معدلات الفائدة في شهر مارس / آذار القادم، وهو ما يعني أن بيع السندات التي يملكها البنك ربما يبدأ قبل حلول فصل الصيف. ويعد حجم ميزانية البنك الفيدرالي عاملاً مؤثراً في أسواق المال الأميركية، حيث اعتبر المحللون أن شراء البنك للسندات خلال الفترة الماضية كان العامل الأهم وراء الإبقاء على معدلات الفائدة عند مستوياتها شديدة الانخفاض كل تلك الفترة، مع منح الأسهم قوة دافعة من خلال توفير مليارات الدولارات منخفضة التكلفة في أسواقها.

وتسببت التفاصيل المنشورة في خسائر حادة في سوق الأسهم، وخاصة لشركات التكنولوجيا التي تكون عادة الأكثر تأثراً بتغيرات معدلات الفائدة، حيث تراجع مؤشر ناسداك بأكثر من 3% في أكبر خسارة له منذ 11 شهراً، كما خسر مؤشر» إس آند بي 500» ما يقرب من 2% من قيمته، وتراجع مؤشر داو جونز الصناعي بأكثر من 1%، بينما ارتفع عائد سندات الخزانة المعيارية لعشر سنوات، متجاوزاً 1,7% للمرة الأولى منذ شهر أبريل / نيسان من العام الماضي. لكن البنك الذي أعلن في أكثر من مناسبة أن التأثير في سوق الأسهم ليس من بين الاعتبارات التي يتم مراعاتها عند اتخاذ قرارات السياسة النقدية أكد أن سياسات التيسير التي تم اتباعها بعد ظهور الفيروس لم تعد ضرورية، مشيراً إلى هدفه المزدوج الخاص بالتعامل مع التضخم الآخذ في الارتفاع وسوق العمل التي اقتربت مما يطلق عليه «التوظيف الكامل». وفي بيانهم بعد اجتماعات منتصف ديسمبر / كانون الأول، قال مسؤولو البنك إنهم يستهدفون خفض معدل التضخم إلى 2%، وأظهر محضر الاجتماع يوم الأربعاء أن الهدف الثاني، والخاص بالوصول بسوق العمل إلى حدها الأقصى، أصبح قريب المنال، وهو ما يعني الاقتراب من تحقيق المعيارين اللذين اشترط البنك تحققهما قبل التحرك لرفع معدلات الفائدة.

سجل التضخم أعلى مستوياته في 40 عاماً عندما بلغ 6,8% في نوفمبر

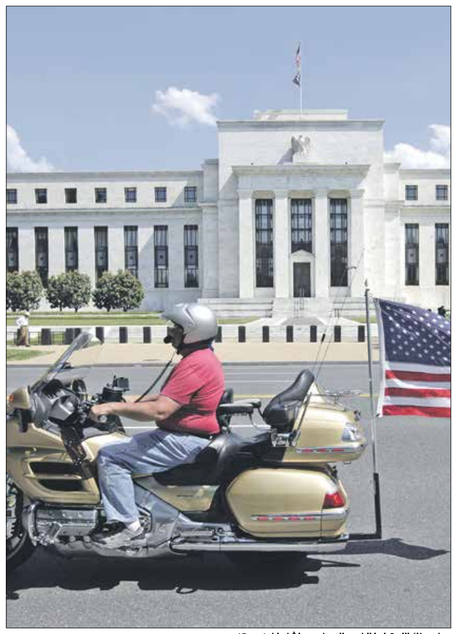

مبنى بنك الاحتياط الفيدرالي في واشنطن (Getty)

أعلى ارتفاع بأسعار الغذاء منذ 10 سنوات

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) أمس الخميس، ارتفاع أسعار الغذاء العالمية لأعلى مستوى في 10 سنوات خلال 2021، مشيرة إلى ضعف آمال العودة إلى ظروف سوق أكثر استقراراً في العام الجاري. ووفقاً للبيانات الصادرة الخميس -الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر- إلى 125,7 نقطة في إجمالي 2021، وهو أعلى مستوى منذ العام 2011 حينما سجل المؤشر 131,9 نقطة. وبلغ متوسط مؤشر «فاو» لأسعار الغذاء عام 2021 كاملاً 125,7 نقطة، بارتفاع قدره 28,1% عن سابقه. وقال عبد الرضا عباسيان كبير الاقتصاديين لدى المنظمة في تصريحات نقلتها «رويترز»، إنه على الرغم من أن الأسعار المرتفعة تفسح المجال أمام زيادة الإنتاج، ولكن التكلفة المرتفعة للمدخلات واستمرار الوباء العالمي وعدم اليقين المتعلق بالظروف المناخية لا تترك مجالاً أمام العودة إلى ظروف سوق أكثر استقراراً في العام الجاري 2022. في الوقت نفسه، تراجع المؤشر هامشياً في ديسمبر/ كانون الأول وذلك بنحو 1,2 نقطة إلى 133,7 نقطة.

كما هبط مؤشر أسعار الحبوب 0,9 نقطة إلى 140,5 نقطة في ديسمبر/ كانون الأول على أساس شهري، فيما زادت أسعار منتجات الألبان 2,3 نقطة إلى 128,2 نقطة، بينما هبط مؤشر الزيوت النباتية 6,1 نقاط إلى 178,5 نقطة، وانخفضت أسعار السكر 3,8 نقاط إلى 116,4 نقطة. ومن المتوقع أن ترفع أسعار الغذاء معدل التضخم وربما تزيد الضغوط المالية على الدول النامية المستوردة للحبوب والأغذية. لكن على المستوى الشهري تراجعت الأسعار العالمية للغذاء بشكل طفيف في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مع انخفاض أسعار الزيوت النباتية والسكر بشكل ملحوظ عن مستوياتها العليا، في الشهر السابق له. وقالت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» في بيان، الخميس، إن متوسط مؤشرها لأسعار الغذاء سجل 133,7 نقطة في ديسمبر، بانخفاض 0,9% عن ديسمبر/ تشرين الثاني. لكن الأسعار على أساس سنوي، لا تزال أعلى بنسبة 23,1% عن مستواها المسجل في ديسمبر 2020.

وحسب تقرير صدر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني، فإن تجارة المواد الغذائية العالمية ستصل إلى مستوى قياسي غير مسبوق من حيث الحجم والقيمة.

وتوقع التقرير أن تتجاوز فاتورة الواردات الغذائية العالمية 1,75 تريليون دولار في نهاية العام 2021، مما يمثل زيادة بنسبة 14% عن العام السابق، وأعلى بنسبة 12% عن التوقعات السابقة. ووفقا لتوقعات الغذاء الجديدة التي أصدرتها منظمة الفاو، اظهرت التجارة في المواد الغذائية ثباتاً في مواجهة الاضطرابات خلال فترة جائحة كوفيد-19، لكن الأسعار المتزايدة بسرعة، تشكل تحديات كبيرة للبلدان الفقيرة والمستهلكين.

ومن المتوقع أن ترتفع فاتورة الواردات الغذائية للدول الفقيرة بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق، مع توقع نمو أسرع في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من نقص غذائي. ومن حيث المنتجات، تواجه المناطق النامية زيادات حادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب والدهون الحيوانية والزيوت النباتية والبذور الزيتية.

(العربي الجديد)

فاتورة الغذاء قد تصل إلى 1,75 تريليون دولار خلال 2021

أسعار الحبوب والخضر في أعلى مستوياتها باسطنبول التركية (Getty)

رؤية

لبنان 2022: عام الاستحقاقات الداهمة

علي نور

لم يحمل العام الماضي أي تطوّرات إيجابيّة على مستوى الأزمة الماليّة في لبنان، فحتّى شهر أيلول/سبتمبر من عام 2021، عاشت البلاد في ظل الفراغ الحكومي، الذي ترك البلاد تحت رحمة حكومة مستقيلة لا تملك سوى صلاحيّة تصريف الأعمال. ثم نالت حكومة ميقاتي الثقة في المجلس النيابي، لكنّها ما لبثت أن دخلت في تأزّم سياسي كبير بعد نحو شهر واحد فقط، لتتوقّف اجتماعات مجلس الوزراء، ويقتصر عمل الحكومة على تحضير الملفّات والمقترحات في اللجان الوزاريّة والاستشاريّة، بانتظار التئام مجلس الوزراء لمناقشتها. بمعنى آخر، ظلّ الارتباك والجمود يخيّمان على عمل السلطة التنفيذيّة طوال العام، ما حال دون السير بالخطّة الماليّة الشاملة التي يفترض أن تكون خارطة طريق لبنان للخروج من الانهيار الاقتصادي.

في بيئة سياسيّة واقتصاديّة من هذا النوع، واجه المقيمون تداعيات فقدان المبادرة على مستوى المؤسّسات الدستوريّة. فخلال العام الماضي، بدد مصرف لبنان المركزي نحو 30% من احتياطات العملة الصعبة المتبقية لديه، في عمليّات تمويل استيراد السلع الأساسيّة بأسعار الصرف المدعومة، دون أن يتوازى ذلك مع أي رؤية لكيفيّة الخروج من مرحلة تعدد أسعار الصرف، والتحوّل نحو سعر صرف موحّد وعائم ومضبوط من قبل المصرف المركزي. وحتّى بعد إلغاء أسعار الصرف المدعومة لاستيراد السلع الأساسيّة، استمرّ الاستنزاف في هذه الاحتياطات، نتيجة فشل المنصّة التي كان يفترض أن تكون أداة التداول الحرّ بالعملات الأجنبيّة، واضطرار المصرف المركزي للتدخّل وتأمين الدولارات للمستوردين عبر هذه المنصّة.

تخبّط السياسة النقديّة، التي كانت تعمل من خارج أي خطّة ماليّة متكاملة، انعكس في قيمة الليرة اللبنانيّة مقابل الدولار في السوق الموازية. ولهذا السبب، ارتفعت قيمة الدولار مقابل الليرة اللبنانيّة بنحو 3 أضعاف بين بداية العام ونهايته، فيما انعكس ذلك بارتفاع معدّل التضخّم السنوي إلى حدود 201% لغاية بداية شهر كانون الأوّل/ديسمبر من هذا العام.

ومع كل ارتفاع في معدلات التضخّم، كانت القدرة الشرائيّة لأجور المقيمين تتقلّص، ما رفع نسبة المقيمين الذي يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد إلى نحو 82% خلال 2021، مقارنة بـ42% خلال بدايات الأزمة سنة 2019.

أمام هذا المشهد السوداوي، الذي تمتزج فيه تراكمات العام الماضي مع الركود القائم على المشهد السياسي، يقبل لبنان خلال العام 2022 على مجموعة من التحديّات والاستحقاقات التي ستلعب دور مفصلي على مستوى الأزمة الماليّة.

الاستحقاق الأوّل الذي سينتظر لبنان في مطلع العام هو إقرار الخطّة الماليّة التي تعمل عليها حاليًا لجنة حكوميّة خاصّة، لتتمكّن البلاد من الانطلاق في مفاوضاتها الرسميّة مع صندوق النقد الدولي على أساس هذه الخطّة.

مع الإشارة إلى أن اللجنة أنجزت خلال الأشهر الماضية تقديراتها الخاصّة لخسائر القطاع المالي، بالتفاهم مع المصرف المركزي، فيما يفترض أن تنتقل اليوم إلى صياغة المعالجات والسياسات التصحيحيّة بالتشاور مع وفد صندوق النقد، وقبل انطلاق جولات التفاوض الرسميّة.

على أي حال، ترتبط بهذا الاستحقاق البالغ الأهميّة جملة من التحديات، أبرزها تلك المتعلّقة بشلل مجلس الوزراء وعدم انعقاده منذ تشرين الأوّل/أكتوبر الماضي. وهذا التحدّي هو ما يحول حتّى اللحظة دون مناقشة كل ما قامت اللجنة الوزاريّة بالعمل عليه من مقاربات لقياس الخسائر، وهو ما سيحول أيضًا دون إقرار الخطّة بعد إنجازها.

أمّا الخشية الأكبر، فهي من إمكانيّة أن تؤدّي المناكفات السياسيّة إلى فقدان الغطاء المحلّي المطلوب لهذه الخطّة، حتّى لو اجتمعت الحكومة بشكل طارئ لإقرارها لاحقًا. وفي هذه الحالة، ستواجه الخطّة الجديدة نفس مصير خطة حكومة حسان دياب الماليّة، التي تم إقرارها في مجلس الوزراء، قبل أن تقوم القوى السياسيّة بإطاحتها في المجلس النيابي.

وفي الوقت نفسه، يتزامن العمل على الخطّة الماليّة والمعالجات التي تتضمّنها مع تحضّر القوى السياسيّة لاستحقاق الانتخابات النيابيّة في شهر أيّار/مايو المقبل.

وهذا التزامن بين الاستحقاقين، سيطرح جملة من التحديات الكبيرة خلال هذا العام، أبرزها عدم رغبة القوى السياسيّة في اتخاذ قرارات غير شعبيّة يمكن أن تحتاجها البلاد، كجزء من خطّة التعافي المالي.

فتصحيح تعرفة الكهرباء، والاتصالات والمياه وسائر الخدمات العامّة بعد انهيار سعر صرف الليرة، وتصحيح سعر الصرف المعتمد لاحتساب الرسوم الجمركيّة، جميعها إجراءات لا تتسم بالقبول الشعبي في الوقت الراهن، بالرغم من حاجة خطّة الحكومة إليها لتقليص نسبة العجز في الميزانيّة العامّة، وتفادي إفلاس المؤسسات الحكوميّة المعنيّة بهذه الخدمات.

وهكذا، ستقع الخطة الماليّة بين مطرقة متطلبات مرحلة التصحيح المالي القاسية، ناهيك عن شروط صندوق النقد الأقسى، وسندان القرارات والخطابات الشعبويّة التي تلجأ إليها الأحزاب السياسيّة في لبنان قبل مواسم الانتخابات النيابيّة.

أمّا الخشية الأكبر، فهي من إمكانيّة تطيير الاستحقاق الانتخابي أو تأجيله، نتيجة خشية معظم الأحزاب السياسيّة من تقلّص شعبيّتها بعد الأزمة.

مع العلم أن ثمّة سوابق تاريخيّة عديدة جرى خلالها التمديد لولاية مجلس النوّاب في لبنان، وهو ما يفسّر وجود هذا النوع من المواجهس لدى الرأي العام. وفي حال حصول هذا السيناريو، فمن المتوقّع أن يمثّل هذا التطوّر طعنة لمشروعيّة السلطة في خضم مفاوضاتها مع صندوق النقد.

بالإضافة إلى كل هذه الاستحقاقات الداهمة، تقف البلاد في مطلع العام الجديد أمام استحقاق لا يقل أهميّة. فمع بداية السنة الحاليّة، انتهت مهلة قانون رفع السريّة المصرفيّة لغايات التدقيق الجنائي، وهو القانون الذي يسمح لشركة ألفاريز آند مرسال المكلّفة بالتدقيق في ميزانيّات المصرف المركزي بالحصول على المعلومات التي تحتاجها. وبما أن الشركة لم تبدأ حتّى اللحظة بمهمّة التدقيق المكلّفة بها، نتيجة عدم تزويدها بجميع المعلومات التي طلبتها لبدء المهمّة، فهذا التطوّر القانوني سيعني إعادة الشركة إلى نقطة الصفر وفرملة عملها.